REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 01, 2017
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

انعكاسات التحفظ المحاسبي على الملائمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة

أ/ مناصرية جوهر
أستاذة مساعدة أ
جامعة الجزائر 3.

ملخص:
أثر الاهتمام بمفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية من جانب سوق رأس المال على أهمية مفهوم درجة التحفظ المحاسبي التي تتبناها المؤسسات، ومدى فعاليته في مجال تحقيق جودة وملائمة المعلومات المحاسبية بما يجعلها قادرة على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الملائمة القيمية للمعلومات، جودة القوائم المالية، اتخاذ القرار.

Abstract :
The interest on the concept of adequacy of accounting information by the capital market influenced on the importance of the concept of accounting conservatism adopted by the institutions, and its effectiveness in achieving the quality and adequacy of accounting information in order to help the investors in making rational investment decisions.
Key words : accounting conservatism, adequacy of accounting information, Quality of financial statements, Make decision.

1-مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي من المواضيع التي شغلت اهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى العلمي أو العملي خاصة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية، وكذلك الأزمات السياسية التي تعرضت لها بعض البلدان العربية، والتي سميت فيما بعد بثورات الربيع العربي، ومن ثم اهتم الفكر المحاسبي بضرورة الأخذ بمفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره من أهم الأدوات المحاسبية المستخدمة عند إعداد وعرض القوائم المالية لمواجهة حالات عدم التأكد والمخاطر المصاحبة لها.يعتمد المستثمرون بدرجة كبيرة على البيانات والمعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وحتى تتسم تلك القرارات بالكفاءة يجب أن تتسم تلك البيانات والمعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية بجودة عالية خاصة بعد تزايد حالات الانهيار في مختلف دول العالم وفقدان الثقة فيما توفره القوائم المالية من معلومات، بالشكل الذي دفع الإدارة في العديد من المؤسسات إلى تطبيق التحفظ المحاسبي في الإفصاح المحاسبي عن الأرباح ومركزها المالي لزيادة شفافية القوائم المالية وتوفير معلومات ذات جودة عالية، وفي الوقت الذي يتجه فيه مجلس معايير المحاسبة الدولية

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

نحو محاسبة القيمة العادلة يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هي انعكاسات السياسات المحاسبية المتحفظة على الملائمة القيمية للمعلومات لأغراض ترشيد القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة؟**

2-الإطار العلمي للتحفظ المحاسبي

أثار التحفظ المحاسبي جدلا واسعا على مستوى أدبيات المحاسبة والمنظمات المهنية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالرغم من أهميته. وأصبحت ظاهرة التحفظ في القوائم المالية قضية رئيسية للفكر المعاصر، نال فيها التحفظ المحاسبي وأنواعه والعوامل التي ساهمت في نشوءه محور اهتمام العديد من الباحثين.

2-1) مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواع:

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا القديمة والمعاصرة في الفكر المحاسبي، فباستقراء الفكر المحاسبي يتضح أن هناك الكثير من الجدل حول مفهوم التحفظ المحاسبي فيما إذا كان بديهية، مبدأ أو سياسة، وهل يعد أحد خصائص المعلومات المحاسبية، كذلك مدى اتفاقه مع الفروض المحاسبية.

2-1-1) مفهوم التحفظ المحاسبي:

هناك من يعرفه على أنه معتقد (عرف) محاسبي يميل المحاسبون إلى اتباعه في التطبيق العملي بالشكل الذي يقضي بضرورة أن يتحلى المحاسبون بعدم التفاؤل عند اختيارهم للطرق المحاسبية لتحقيق التوازن بين التفاؤل المفرط للإدارة والملاك وبين ضغط الدائنين ومستخدمي التقارير المالية من خارج المؤسسة، بالإضافة إلى تبني حالة الشك في كافة العمليات المتعلقة بالاعتراف والقياس لكل من الدخل وجميع أنواع الأصول والالتزامات لإثبات أي تغير في الظروف الاقتصادية، وبالتالي فهو يلزم المحاسبين بتوقع كافة الخسائر والأعباء المحتملة دون الاعتراف بالإيرادات والأرباح ما لم تكن محققة بالفعل.

ولقد استعمل رواد المحاسبة الأوائل مبدأ الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، ويقصد به أن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها ليس بقوة السند المؤيد للأرباح،

وفي هذا السياق فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في القائمة المفاهيمية رقم 02 التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل أو تصرف حذر حيال عدم التأكد لضمان أن ظروف عدم التأكد والمخاطر الملازمة في بيئة الأعمال قد أخذت في الاعتبار.

وحديثا قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 2001 بإحلال لفظ التحفظ محل لفظ الحيطة والحذر وعرفته على أنه احتواء درجة من الحذر عند ممارسة الأحكام المطلوبة حال إعداد أي تقديرات مطلوبة في ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم تضخيم الأصول والدخل ولا يتم تدنية المصروفات والالتزامات.

2-1-2) أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك نوعان من التحفظ المحاسبي، وهما كما يلي:

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

التحفظ المشروط: ويعني أن يكون التحفظ معتمدا على وقوع الأحداث، بمعنى أنه يتم استبعاد وتخفيض القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها بمعنى توقيت الاعتراف غير المتماثل لكل من الأخبار السارة وغير السارة في الربح المحاسبي ومن الأمثلة على تلك السياسات المحاسبية المتحفظة تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.

التحفظ غير المشروط: ويعني أن يكون التحفظ مستقلا عن الأحداث، بمعنى أنه يتم تسجيل وقياس الأصول منذ البداية بقيم دفترية تقل عن قيمتها السوقية على طول عمرها الانتاجي بشكل يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة، ومن أمثلة تلك السياسات المتحفظة اهتلاك الأصول الثابتة بطرق الإهتلاك المعجل مقارنة باهتلاكها الإقتصادي، والاستمرار في تطبيق أساس التكلفة التاريخية للأصول.

ولقد خلصت دراستا (Beaver and Ryan 2005, Gassen, et al 2013) إلى أن كلا من التحفظ المشروط وغير المشروط يؤدي إلى تخفيض متحيز في القيم الدفترية، إلا أن التحفظ غير المشروط ينتج عنه تحيز نهائي في القيمة الدفترية للأصول، بينما يؤدي التحفظ المشروط إلى تحيز احتمالي يعتمد على توقيت حدوث التدهور في قيمة الأصل، كما تجدر الإشارة إلى تأكيد معظم الدراسات أن نوعي التحفظ يكونان معا التحفظ المحاسبي بشكل عام، حيث لا يعتبر أحدهما مستقلا تماما عن الآخر، سيما أن كليهما يؤدي إلى نفس النتائج ومرتبط بنفس الدوافع.

وقد أعيد تأكيد أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي عبر إصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدرا كبيرا من التحفظ من بينها إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) لمعيار الالتزامات الطارئة 1975 "SFAS 5" ومعيار معاشات التقاعد 1985 "SFAS 87" ومعيار الإنخفاض في قيمة الأصول 1995 "SFAS 121" والمعيارين الدوليين "IAS 37" و "IAS 36".

2.2) مصادر السياسات المحاسبية المتحفظة:

تنتج السياسات المحاسبية المتحفظة عن عدة مصادر تتجسد في: العقود، الدعاوي القضائية ضد المؤسسة، المخصصات الضريبية، ودوافع معدي المعايير المحاسبية والمنظمات المهنية المحاسبية، وفيما يلي سنحاول التطرق بإيجاز إلى هذه المصادر:

العقود: ظهر التعاقد منذ عقود، ومن أهم العقود نجد عقود الديون، عقود المبيعات، التكلفة المضافة، عقود المكافآت. إذ تعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليلا على التحفظ المحاسبي، حيث تطلب البنوك في هذه الاتفاقيات شروطا مشددة في حالة منح المديرين التنفيذيين مكافأة عالية في صورة أسهم، وتطلب كذلك تطبيق سياسات متحفظة في الفترة التالية للتعاقد لضمان عدم الإفراط في توزيعات الأرباح للمحافظة على حد أدنى من صافي الأصول لحماية قروضهم.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

ومن هنا يمكن القول أن السياسات المحاسبية المتحفظة تعمل على ضبط سلوك الإدارة اتجاه التحيز في استخدام بعض المقاييس المحاسبية كأساس للتعاقد، لأنها تحد من سلوك الإدارة اتجاه انتهاز بعض الفرص لزيادة دالة منفعتها أو مكافئتها.

الدعاوي القضائية: تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخيم الأرباح وصافي الأصول، فقد تبين أن المبالغة الناتجة عن ارتفاع قيم الأصول بسبب عدم تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة عند إثبات الأرباح قبل توفر دليل موضوعي على تحققها، سيؤدي إلى تعظيم قيم الأصول في الأجل القصير نتيجة تضخيم الأرباح الحالية مقابل تدني قيمتها في الأجل الطويل، وهو ما سيدفع أصحاب المصالح من حملة الأسهم إلى رفع دعاوي قضائية على المؤسسة على اعتبار وجود تلاعب في ربحية المؤسسة، ولهذا سيكون للإدارة والمدققين حافزا أكبر للالتزام بالتحفظ المحاسبي، **المخصصات الضريبية:** إن ارتباط مقدار الضرائب المستحقة بالأرباح الظاهرة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة رغبة الإدارة في استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة، حيث يسمح التباين في الاعتراف بالأرباح والخسائر المحتملة لمديري المؤسسات الرابحة بتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصروفات، بهدف تأجيل المدفوعات الضريبية مما يؤدي إلى خفض قيمة الضرائب المستحقة على المؤسسة، ومن ثم رفع قيمتها.

المنظمات المهنية المحاسبية: يؤثر تنظيم الأسواق والتعاملات المالية بشكل مباشر على طبيعة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي نشرتها هيئات الأوراق المالية، وهو ما أدى إلى تفضيل تطبيق السياسات المحاسبية عند إعداد التقارير والقوائم المالية، لأنه عادة ما يواجه منظمو مهنة المحاسبة ومعدو المعايير المحاسبية انتقادات أكثر عند المبالغة في تقييم الأصول عند عدم اتباع السياسات المحاسبية المتحفظة مقارنة بالانتقادات الناتجة عن تخفيض قيمتها عند اتباع السياسات المحاسبية المتحفظة.

3- انعكاسات السياسات المحاسبية المتحفظة على الملائمة القيمية للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار:

تزايد الاهتمام بموضوع الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية سيما بعد تزايد حالات الإنهيار والإفلاس المالي لكبرى المؤسسات في مختلف دول العالم، بالشكل الذي أفقد المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح الثقة فيما توفره القوائم المالية من معلومات محاسبية، وبهذا أصبح الوقوف على تحديد الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية مطلبا أساسيا لتعزيز الثقة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والتأكيد على مدى ملائمة وفعالية القواعد والمعايير التي تحكم عمل نظام المعلومات المحاسبية، وهو ما أثر على أهمية مفهوم ودرجة التحفظ المحاسبي التي تتبعها المؤسسات، ومدى فعاليته في مجال تحقيق جودة وملاءمة المعلومات المحاسبية بما يجعلها قادرة على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

3-1) انعكاسات التحفظ المحاسبي على الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية:

تتحدد جودة القوائم المالية ببعدين أساسيين هما حاجة مستخدمي القوائم المالية، وحماية المستثمرين وأصحاب حقوق الملكية. فبالنسبة لتقييم حاجة مستخدمي القوائم المالية فهو يعتمد على مجموعة الخصائص الرئيسية

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

المتعارف عليها في المعلومات المحاسبية والتي تحدد مدى نفعية المعلومات المحاسبية للمستخدمين مثل: الملائمة، التعبير الصادق، قابلية التحقق، الاعتمادية، القيمة التنبؤية، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة، والحيادية. أما فيما يخص حماية المستثمرين وأصحاب حقوق الملكية فإن أهم الخصائص الواجب توافرها تتمثل في: الشفافية في الإفصاح، درجة التحفظ أو الحيطة والحذر في المفاهيم المستخدمة في عملية التقرير، الاتساق والثبات في تطبيق المفاهيم وإمكانية المقارنة، والإفصاح الكامل.

وفي هذا الإطار اهتمت المنظمات المهنية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2010 بإصدار البيان المفاهيمي رقم (8) في إطار مشروعهما المشترك لإعادة صياغة الإطار المفاهيمي للتقرير المالي، والتي تم النظر فيه إلى الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية.

وتم تعريف الملائمة وفقا لهذا البيان على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في اتجاه القرار وذلك لمساعدة متخذي القرار في صياغة أو تعديل توقعاتهم الحالية عن النتائج المترتبة على اتخاذ قراراتهم في ضوء تلك المعلومات، ولتكتسب المعلومات المحاسبية خاصية الملائمة لابد أن تتوافر بها بعض الخصائص النوعية هي:

- **القدرة التنبؤية:** وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على تعزيز وتحسين التوقعات الحالية والمستقبلية لمستخدميها.
- **القدرة التأكيدية:** وتعني قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وتعديل توقعاتهم المستقبلية.
- **الأهمية النسبية:** ترتبط الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بمدى تأثير إخفاءها أو تقديرها بشكل خاطئ على متخذي القرار.

وبهذا فتحتل المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي مكانة متميزة في هيكل المعلومات الكلي للمؤسسة، وذلك راجع إلى أن:

ـ المعلومات المحاسبية تعتبر الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها القرارات المالية للمؤسسة، فعلى أساس هاته المعلومات يتم بناء الحقائق والتقديرات القيمة كونها تعبر المادة الأولية لصناعة القرار الصائب، حيث تتناسب درجة دقة وموثوقية القرار مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة.

ـ المعلومات المحاسبية تتميز بدرجة من الدقة أكبر من غيرها من المعلومات.

ـ المعلومات المحاسبية يتم انتاجها استنادا إلى النظرية المحاسبية وهو ما يكسبها مستوى منطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تحقيق جودة القوائم المالية يعتمد على تحقيق عدة جوانب تتمثل في تفعيل حوكمة الشركات بجوانبها المختلفة من إفصاح ورقابة والتزام بالمعايير، الالتزام بمستوى معين من التحفظ، تحقيق

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

التوازن بين الخصائص الأساسية لجودة المعلومات، وتحقيق حد معقول من الخصائص الثانوية لجودة المعلومات (التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم).

ويعد التحفظ المحاسبي من أهم أساسيات ومكونات جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لاعتباره سمة أساسية، فبقدر موثوقية البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، بقدر ما يعطي الثقة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة ديون المؤسسات، وبهذا يعزز التحفظ المحاسبي من جودة ومصداقية القوائم المالية لدى المساهمين والمستثمرين.

فالتحفظ المحاسبي يساعد على تحقيق الموضوعية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة موثوقية المعلومات، وحماية حملة الأسهم من مخاطر المبالغة في تقييم الأصول وتضخيم الأرباح التي يوزع منها على الإدارة، وكذلك حماية مصالح الدائنين من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم،

يساعد التحفظ المحاسبي في تحديد مواطن الخطر من خلال المساعدة على تحديد فيما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية كملاحظة وجود زيادة في الأرباح غير المبررة، فهو يعد أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات والتزامات المؤسسة، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين. كما يساعد على تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، فكلما زادت درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية أعطت فرصة أكبر للإدارة للتلاعب بأرباحها، ومن هنا فإن التحفظ المحاسبي يحد من هذه المرونة بما يحقق المنفعة لجميع الأطراف، ويساعد كذلك على تقييم جودة الإفصاح من خلال إظهاره السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية، وبهذا فإن التحفظ المحاسبي يحقق منفعة للأطراف المتعاقدة من إدارة ومساهمين ودائنين باستخدامه آلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات، وتحقيقه درجة عالية من الشفافية في إعداد القوائم المالية، وكذلك يقوم التحفظ المحاسبي بتجنيب المؤسسة تحمل القضائية المحتملة التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها، ومن هنا فإن التطبيق السليم للتحفظ المحاسبي يساعد على التزام المؤسسة بسياسة الحيطة والحذر، ويعتبر وسيلة لحمايتها من المخاطر والخسائر المستقبلية المحتملة.

ومن شأن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي أن يؤدي إلى تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها

وتجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من المزايا والإيجابيات التي يمكن أن يضفيها التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية إلا أنه هناك جملة من السلبيات التي يمكن أن تنجر عن استخدام التحفظ سنحاول المحاسبي والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على المعلومات الواردة بالقوائم المالية إيجازها فيما يلي:

- التعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية مثل الحيادية، القابلية للمقارنة، الاتساق والثبات، مثل التعارض الواضح بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

تقييم بضاعة آخر مدة في حالة تقييمها وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى.

- يمكن أن يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، ومن ثم تشويه إيرادات المؤسسة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها.
- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة المصروفات والالتزامات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات إلحاق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.
- يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في الكثير من الأحيان لحماية أنفسهم من المساءلة التي يتعرضون لها، دون الاهتمام ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

2ـ3) انعكاسات التحفظ المحاسبي على اتخاذ القرار:

تعتري الأنشطة الاقتصادية بعض المخاطر وحالات عدم التأكد، والتي يعكسها التحفظ المحاسبي في الحسابات وهو ما يعطي صورة حقيقية وعادلة، فالتحفظ يقدم تقييما كافيا عن حالات الخطر التي تتضمنها أنشطة المؤسسة.

ونظرا لاهتمام مستخدمي القوائم المالية سواءا كانو داخليين أو خارجيين بالربح المفصح عنه في القوائم المالية في اتخاذ مختلف قراراتهم، حيث تعتمد الإدارة على رقم الربح المحاسبي في تحديد مكافآت العاملين وتحديد التوزيعات على المساهمين وغيرها، أما من خارج المؤسسة فيعتمد المستثمرون والمساهمون على رقم الأرباح كمؤشر على أداء المؤسسة خلال الفترات الماضية ومؤشرا أساسيا للتنبؤ بقدراتها مستقبلا، وعليه فالأطراف المهتمة بجودة الأرباح هم:

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بشكل كبير بقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح ومدى استمراريتها بتوزيعها مستقبلا.
- **الدائنون والمقرضون:** يرغب كل من الدائنين والمقرضين بالتعرف على الملاءة المالية للمؤسسة ومدى قدرة وفائها، وذلك من خلال رقم الأرباح التي تظهره القوائم المالية، على اعتبار السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض والائتمان للمؤسسة.
- **المحللين الماليين:** يحتاج المحللين الماليين لبناء قراراتهم تقييمات وتوقعات عن أداء المؤسسة، فهم يبنون أغلب قراراتهم بالاعتماد على رقم الأرباح، وهم يفضلون أن تكون الأرباح المعلنة أكثر شفافية للتنبؤ بها، ولتساعدهم في أن يتخذوا من خلالها قرارات صحيحة.
- **واضعو المعايير:** يعتبر واضعو المعايير أن الأرباح ذات جودة مرتفعة إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

- **المدققون**: تعد الأرباح ذات جودة عالية إذا استطاعت أن تعكس الأداء الحقيقي لمديري المؤسسة. قامت الحكومة الأمريكية عام 2002 بتطوير تشريع جديد أسمته Sarbanes – Oxley Act، والذي وصفه المحللون بأنه أهم وأشمل تشريع أمريكي منذ إنشاء هيأة الأوراق المالية (SEC) من ناحية دعم التحكم المؤسسي وزيادة التحفظ المحاسبي، وتم إلزام جميع الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد بتطبيق بنود هذا القانون، ومن أهم مبادئه تكريس صحة الحسابات ودقتها واستقلالية مراقبي الحسابات وكذلك اللجوء إلى آلية الرقابة غير المباشرة والمتمثلة في مراقب الحسابات وما يمكن أن يقوم به من دور رقابي هام.

ولقد كان لقانون اوكسلي أثر كبير على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات حيث يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية يرافقها إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين، والتي يستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات الاستشارية والإدارية، وتمثلت أبرز اتجاهات هذا القانون في منع إدارة الحسابات الإبداعية وتجاوزات الإدارة، جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤولة عن تحديد وتسديد الأتعاب ومتابعة أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها إنجاز مهمة تدقيق الحسابات، تعزيز الإفصاح المالي، ومنع القروض الشخصية المقدمة من الشركات إلى المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، وبهذا وبسبب المسؤوليات القانونية التي أضافها القانون على المدقق والإدارة تزايد التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بشكل ملحوظ بعد القانون.

كما أعلنت هيئة الأوراق المالية في جوان 2002 عن تأسيس هيئة المساءلة والعدالة، دورها مراجعة صناعة مهنة المحاسبة، تتكون من أغلبية ممثلة للمستثمرين وأصحاب الأعمال، وأقلية من ممثلي صناعة المحاسبة.

وتعرض النظام الرأسمالي العالمي لأزمة مالية واقتصادية خانقة ضربت اقتصاديات العالم وبشدة بدءا من أوت 2007، ولكن لم تظهر آثارها بشكل محسوس إلا بدءا من العام 2008، والتي تأثرت على إثرها جميع اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي هدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي، وبسبب هذه الأزمة تم اتخاذ العديد من الإجراءات المحاسبية التي تدعم التحفظ المحاسبي كان من بينها: تعليق تطبيق معيار القيمة العادلة، وإقرار مشروع إنقاذ النظام المالي. فقد حامت الشكوك بقوة حول الأثر التراكمي الذي انتجه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة القيمة السوقية، وهو ما دفع العديد من الاقتصاديين والذين طالما نادوا بتطوير طرق القياس المحاسبي لقياس وعرض الأصول لجعلها تقترب من قيمتها الحقيقية يطالبون بوقف استخدام أفضل هاته الطرق وأكثرها حداثة، على أساس أن القيمة العادلة من أهم أسباب حدوث الأزمة، وقد ركزت الدعوات المطالبة بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على مجموعة من جوانب القصور تمثلت في:

- تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا يعتمد فيها على الأسعار السوقية غالبا ما يكون ذو تكلفة عالية.
- القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف.
- من الصعب تحديد القيمة العادلة لبعض العناصر وتتبع تغيراتها، وإمكانية التحقق منها.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

- تطبيق القيمة العادلة في ظل الأزمة يؤدي إلى إظهار أصول المؤسسات بقيمتها السوقية المنخفضة مما يؤدي إلى زيادة شكوك المستثمرين وبعرض تلك المؤسسات للانهيار.

ومن هنا فقد تم تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام خصم التدفقات النقدية المتوقعة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك بدلا من القيمة السوقية، وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط.

بينما في فترات التوسع ترتفع الملائمة القيمية للأرباح المحاسبية المستقبلية التي ينخفض بها درجة تطبيق التحفظ المحاسبي مقارنة بفترات الكساد والإنكماش، وذلك لاهتمام المستثمرين خلال فترات التوسع بتقدير قيمة استثماراتهم على الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية المستقبلية أكثر من اهتمامهم بالأرباح المحاسبية التاريخية، وهو ما يجعل الأرباح المستقبلية أكثر ملائمة خلال فترات التوسع.

ومن هنا فإن التحفظ المحاسبي يتوافق مع طبيعة المستثمرين الذين يؤيدون التحفظ المحاسبي خاصة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية نتيجة تطبيق ممارسات إدارة الأرباح التي تمثل خرقا واضحا للتحفظ المحاسبي، لهذا فإن المستثمرون يدركون في غالبيتهم أن القوائم المالية الأكثر تحفظا أكثر معلوماتية وصدق نظرا لأن التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه تخفيض قيم الأرباح والأصول عن الحقيقة أقل من التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة قيم الأرباح والأصول عن الحقيقة.

4–خاتمة:

بالرغم من توجه مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية نحو محاسبة القيمة العادلة في محاولة لإلغاء السياسات المحاسبية المتحفظة، إلا أنه ازداد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي على المستوى العلمي والعملي، خصوصا بعد الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات، قصد إضفاء الثقة والشفافية في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، ومن ثم زيادة ملائمتها القيمية بما يخدم مستخدميها لأغراض ترشيد اتخاذ القرار.

وتوصلنا من خلال البحث إلى النتائج التالية:

– يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تجنيب المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها.

– تزيد السياسات المحاسبية المتحفظة من جودة القوائم المالية، وتسهل الرقابة اللاحقة لمجلس الإدارة على القرارات الاستثمارية للمديرين، وتوفر دوافعا للمديرين لاتخاذ قرارات استثمارية فعالة، حيث إنها تساعد على خفض تكاليف الوكالة، وتكاليف الدعاوى القضائية، والتكاليف التنظيمية.

– ازدادت درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بعد الأزمة المالية العالمية نظرا لما تمتعت به الشركات المتحفظة بالقوائم المالية من مقدرة ائتمانية مرتفعة والحد من التقلبات في عوائد الأسهم خلال فترة الأزمة.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– عند تقديم القيمة العادلة من أسواق غير نشطة تسمح للإدارة باستخدام التقديرات الشخصية التي قد تستغل لتحقيق منافع ذاتية، في حين تعمل السياسات المحاسبية المتحفظة على ضبط سلوك الإدارة اتجاه التحيز في استخدام بعض المقاييس المحاسبية كأساس للتعاقد، لأنها تحد من سلوك الإدارة اتجاه انتهاز بعض الفرص لزيادة دالة منفعتها أو كفاءتها.

– يؤدي تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة إلى تحسين كفاءة عقود المديونية، وخفض تكلفة رأس المال مما ينعكس ايجابا على قيمة المؤسسة.

– يمثل التحفظ المحاسبي أحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات، فهو يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة ويزيد من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

الهوامش والمراجع:

[1]: السيد أحمد محمد فودة، أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم دراسة اختبارية مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4 . ج 1. السنة 20. ديسمبر 2016، ص 601.

[1]: عبد الرحمن عادل خليل، محمد قاسم حسن العزاني، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات العليا . جامعة النيلين (مج 7)، (ع 26)، 2017/01/02، ص367 . ص 368.

[1]: محمد محسن عوض مقلد، التحفظ المحاسبي ودوره في الممارسات المحاسبية المتحررة لإدارة المنشأة، تأهيلي دكتوراه محاسبة، مصر، 2010/2009 ، ص 5.

[1]: محمد مطر، مبادىء المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح . دار وائل للنشر، عمان، ط 4، 2007، ص 46.

[1]: أحمد حامد محمود عبد الحليم، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2 (الجزء الأول)، السنة 19، يوليو 2015، ص 629

[1]: علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية . دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 . العدد 2 . 2011 . ص 417

. فيروز عبد الرحيم النعاس، إنعكاسات استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة على أداء السهم: تحليل متعدد المتغيرات من منظور قواعد حوكمة الشركات، بحث مقدم للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، جامعة القاهرة، سبتمبر 2012، ص 21. ص 24 .

. علام محمد موسى حمدان، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية . دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 . العدد 2 . 2011 . ص 417 ....مرجع سبق ذكره.

[1]: أحمد حامد محمود عبد الحليم، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين . دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، السنة التاسعة عشر، العدد الثاني (الجزء الأول)، يوليو 2015، ص 646.

[1]: عبد الرحمن عادل خليل، محمد قاسم محمد العزاني، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين (مج7) (ع26)، 2017/01/2، ص 369.

[1]: السيد أحمد محمد فودة، مرجع سبق ذكره، ص 612.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

[1]: رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 42(2) . صفر 2017، ص 137.

[1]: عمر إقبال، ومأمون القضاة، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي . دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية . مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد27(4)، 2014، ص 902.

[1]: السيد أحمد محمد فودة، مرجع سبق ذكره، ص 612.

[1]: عمر إقبال، ومأمون القضاة، مرجع سبق ذكره، ص 903.

[1]: رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[1]: السيد أحمد محمد فودة، مرجع سبق ذكره، ص 612.

[1]: عمر إقبال، ومأمون القضاة، مرجع سبق ذكره، ص 905.

[1]: ريمون ميلاد فؤاد، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية . دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الأول، السنة العشرون، يوليو 2016، ص 547.